

دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجاً

إعداد:

¹² ومحمد عزالدين عبد العزيز الدكتور عزمان بن عبدالرحمن

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ملخص

تعد إدارة الزكاة من ضمن مسؤوليات الدولة، حيث إنَّ ولي الأمر له الحق الشرعي في جباية أموال الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية، وعلى رأسها سهم الفقراء والمساكين، وذلك من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم. وقبل وجود مؤسسة جباية أموال الزكاة وصرفها، لمدة طويلة كان معظم المزين يدفعون الزكاة بأنفسهم إلى الأفراد الذين يستحقونها مباشرة، إلى أن جاءت فكرة إنشاء "مؤسسة الزكاة"، لتقوم بمسؤولية جباية الزكاة وصرفها. وتعمل وفقاً للأوقات التي تتناسب مع الغرض لرفع المستوى الاقتصادي لمستحقي الزكاة. ولتحقيق ذلك فقد وضعت المؤسسة الزكوية الماليزية عدة برامج مناسبة لتحقيق مصلحة مستحقي الزكاة من ضمنها برلمج سمي بـ "تنمية الأصناف". وبالتالي فإن هذه الورقة تحاول دراسة إدارة المؤسسة الزكوية بماليزيا، من خلال التركيز على إحدى الولايات وهي ولاية سلانجور وذلك بدراسة نظامها وقوانينها التي شرعت لغرض الحفاظ على مصالح المستحقين من الأصناف والأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسة وفق برنامجها المعروف بـ "التنمية الاقتصادية للأصناف"، كما ستتناول هذه الدراسة بعون الله دوره كإحدى المؤسسات الزكوية الماليزية في معالجة الفقر بماليزيا، لا سيما بعد تحقيقها لنجاحات عظيمة في التقليل من نسبة الفقر في ماليزيا عموماً وولاية سلانجور خصوصاً. ويشهد الجميع لهذه المؤسسة بذلك النجاح حيث أصبح عدد كبير من الفقراء تجاراً ناجحين، وخرجوا من دائرة الفقر، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم. ومن ثم فإننا ندعو الله عز وجل أن تساهم هذه الدراسة في إفادة القراء والباحثين والجهات المسؤولة بأموال الزكاة، والله الموفق والمعين.

¹ - محاضر بكلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

² - مدرس بمركز الدراسات العامة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة التي فرضها الله علينا في كتابه المنزّل على رسوله الأمين، وذلك في قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)³. وعلى كل من توافرت فيه الشروط والأركان يجب عليه أداؤها، وهي واجب ديني أوجبه الله على أغنياء المسلمين لأرياب الحاجات منهم حفاظاً على التضامن الاجتماعي والتكافل الاقتصادي في مجتمع المسلمين، وفي الدولة الإسلامية بصفة عامة.

يعتمد أداء الزكاة على أمرين أساسيين، وهما: جباية أموال الزكاة وصرفها استناداً إلى قوله تعالى عند ذكر الأصناف: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)⁴. ويراد من "العاملين عليها" في هذه الآية القائمين بجباية أموال الزكاة وتوزيعها إلى تلك الأصناف المذكورة، سواء أكانوا أفراداً أو مؤسساتٍ تقوم بمسئولية ولي الأمر.

وتعدّ الزكاة في عصرنا الحاضر مورداً من الموارد الخاصة لكل دولة من الدول الإسلامية، ولأهميتها فهي تحتاج إلى وجود مؤسسة خاصة تهتم بجميع الأمور التي تتعلق بجمع أموال الزكاة وصرفها. ويشهد العالم الإسلامي وجود مؤسسات مختلفة تتكفل بأمر الزكاة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي أنشأت مؤسسة زكوية حكومية تابعة للدولة، والتي جعلت الزكاة جزءاً من نظامها المالي، وجمهورية مصر العربية أنشأت مؤسسة زكوية تحت إشراف الدولة إشرافاً مالياً وإدارياً. وقد نجد في بعض الدول الإسلامية مؤسسات زكوية خاصة، وأخرى فردية. وتتولى مؤسسات الزكاة السابقة أياً كان نوعها مهمة جمع الزكاة من المكلفين وتوزيعها على مصارفها المختلفة.

لقد انتهجت ماليزيا طريق خصخصة جباية الزكاة وتوزيعها، وأعطت المهمة لهيئة متخصصة تقوم بتسويق خدماتها وحثّ الأفراد على إخراج زكاتهم من خلال تثقيف المجتمع بالجوانب المتعلقة بالزكاة.

المطلب الأول: المؤسسات الزكوية في ماليزيا

³ - سورة البقرة: الآية 43.

⁴ - سورة التوبة: الآية 6.

لمحة عن إدارة الزكاة في ماليزيا

تؤكد الدلائل التاريخية أن دخول الإسلام لماليزيا كان في القرن الأول الهجري - السابع الميلادي⁵، حيث كان له أثر كبير في تطور وتصحيح معتقدات وتقاليد وعادات المجتمع الماليزي، ورغم قدم الإسلام بهذه البلاد إلا أنه لا توجد معلومات كافية عن كيفية إدارة أموال الزكاة في بداية تاريخ دخول الإسلام إلى ماليزيا، لذلك فإنه يصعب علينا معرفة شيء عن تلك المرحلة خاصة قبل مجيء الاستعمار.

كما أنه لم تكن هنا لك طريقة رسمية في إدارة أموال الزكاة قبل الاستعمار عموماً، بل كانت الطريقة التقليدية هي السائدة، وهي دفع الزكاة إلى العلماء والمشايخ ليتولوا بأنفسهم صرفها إلى مصارفها الموجودة في ذلك الوقت، نظراً إلى أن الناس كانوا يضعون ثقتهم في أولئك العلماء والمشايخ ويحترمونهم لعلمهم ومعرفتهم بأمر الزكاة، وقد كانت الزكاة التي تدفع في ذلك الوقت تُنحصر في زكاة الفطر وبعض زكاة الزروع والثمار⁶.

ومع مجيء الاستعمار البريطاني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اختلفت الأمور، حيث تم الفصل بين أمور الدين والسياسة، فكانت الأمور المتعلقة بالإسلام والعادات الملايوية، تقوم بها هيئات مستقلة تابعة لكل ولاية، وتسمى بمجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية، أما الأمور التي تتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والعلوم والتكنولوجيا، فكان تقوم بها النظام البريطاني.

ثم بدأ تنظيم رسمي لأمر الزكاة، تحت إشراف مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية في كل ولاية، وأول ولاية أنشئ فيها هذا المجلس هي ولاية كلنتان⁷، وأصبحت نموذجاً للولايات الأخرى، حيث إنه تم إنشاء إدارة الزكاة في كل قرية تحت إشراف إمام القرية، وكان جزء من الزكاة يقدم إلى الحكومة لكي تستعين به في الأمور الدينية⁸.

وهكذا تطورت إدارة الزكاة في ماليزيا من وقت الاستعمار إلى يومنا الحاضر، حيث إننا نشهد لها تطورات كبيرة في هذه الأيام، خاصة مع وجود مؤسسات مستقلة مختلفة تهتم بجباية أموال الزكاة وصرفها، مستعينة في ذلك بوسائل متنوعة، بعضها حديث، وبعضها تقليدي.

⁵ - عبد الوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، 1993م، ص 32.

⁶ Ghazali, Aidit. *Zakat Satu Tinjauan*. (Selangor: IBS Buku Sdn Bhd, Cet 1. 1988). p 2.

⁷ - تعرف بدار النعيم، تبلغ مساحتها 14,930 كيلومتر مربع وعاصمتها كوتا بجاو أي المدينة الجديدة.

⁸ Ibid, p 3.

مؤسسات الزكاة بماليزيا

منذ استقلال ماليزيا في 31 أغسطس 1957م أصبح أمر جباية أموال الزكاة وصرفها في يد السلطان الذي يتربع على عرش كل ولاية من الولايات الماليزية، وبذلك بدأت مرحلة إدارة الدولة للزكاة بماليزيا ، حيث صدر قانون الإدارة الدينية الإسلامية سنة 1960م لتنظيم شؤون جباية الزكاة بناء على هذا القانون، ووفقاً لهذا القانون أيضاً مُنحت لهذه الإدارة سلطة جمع وصرف الزكاة من خلال مؤسسة بيت المال الذي تولى جمع وصرف الزكاة على مستحقيها في ذلك الوقت⁹.

وفي بداية التسعينيات، تطورت مؤسسة الزكاة تطوراً كبيراً في إدارتها، فقد بدأت كمؤسسة تحت رعاية بيت المال ثم صارت مؤسسة مستقلة لها سلطة خاصة من حيث جباية أموال الزكاة، وفي نهاية سنة 1990م أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالا لمبور شركةً وسمّاها "مؤسسة التقوى"، وعهد المجلس إلى هذه المؤسسة جمع الزكاة، كما أنشأت هذه الشركة بدورها مركزاً خاصاً لجباية الزكاة سُمّي بـ: Pusat Pungutan Zakat (مركز جباية وتحصيل الزكاة).

ومنذ سنة 1991م أصبح مركز تحصيل الزكاة بمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالا لمبور الجهة الوحيدة الرسمية التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة وجبايتها، أما بالنسبة لصرف الزكاة فها زال أمرها تحت إدارة مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالا لمبور ، والتي تقوم بها بيت المال حتى يومنا هذا¹⁰.

ثم انتقلت هذه الطريقة في إدارة الزكاة من ولاية برسكتوان كوالا لمبور إلى ولايات أخرى كولاية سلانجور¹¹ عام 1994م، - حيث أعطى مجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلانجور سلطة جمع أموال الزكاة وصرفها إلى مركز الزكاة بسلانجور-، وانتقلت إلى ولاية جزيرة فينغ¹² سنة 1995م، وولاية

⁹Musa Ahmad et.al, Pengembangan, Potensi dan Cabaran Zakat di Malaysia: Satu Tinjauan Awal. Kertas kerja ini telah dibentangkan sempena Seminar Institut Manajemen Zakat (IMZ), Indonesia di Grand Season Hotel Kuala Lumpur pada 7 Disember 2005.

¹⁰-أونج، أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه: دراسة تحليلية لبيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كلوار لمبور من سنة 1991-1996م، ص 44.

¹¹- تعرف بدار الإحسان، وتبلغ مساحتها 8.200 كيلو متر مربع، وعدد سكانها 1,467,441 نفساً، وعاصمتها شاه عالم .

¹²- جزيرة تبلغ مساحتها 1,003 كيلومتر مربع وعاصمتها جورج تاون.

ملاكا¹³ سنة 1996م، وولاية باهنج¹⁴ سنة 1997م، وولاية نجري سمبيلان¹⁵ سنة 1998م، وولاية سراواك¹⁶ سنة 1998م. أما بقية الولايات كولاية كلنتان، وترنجانو،¹⁷ وجوه ور¹⁸، وصباح¹⁹، وبرليس²⁰ وبيراق²¹، فما يزال أمر جباية أموال الزكاة وصرفها تحت رعاية بيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية لكل ولاية²².

خصخصة جباية أموال الزكاة

تتبع معظم مؤسسات الزكاة الماليزية في هذه الأيام طريقة الخصخصة في شؤون الزكاة، ولكن بعض المؤسسات في الولايات تتبع طريقة الخصخصة في جباية أموال الزكاة وصرفها معاً، كمجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلانجور؛ باسم مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور (Lembaga Zakat Selangor)، ومجلس الشؤون الإسلامية بولاية جزيرة فينغ باسم مركز إدارة زكاة جزيرة فينغ (Pusat Urus Zakat Pulau Pinang)، ومجلس الشؤون الإسلامية بولاية سراواك (Tabung BaitulMal Sarawak). أما بعض المؤسسات فإنها تتبع طريقة الخصخصة في جباية أموال الزكاة فقط دون صرفها، كمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالا لمبور باسم مركز جباية وتحصيل الزكاة (Pusat Pungutan Zakat)، ومجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية بفهانج باسم مركز جباية الزكاة فهانج (Pusat Kutipan Zakat Pahang)، ومجلس الشؤون الإسلامية بولاية ملاكا باسم مركز الزكاة ملاكا (Pusat Zakat Melaka)، ومجلس الشؤون الإسلامية بولاية نجري سمبيلان باسم مركز الزكاة نجري سمبيلان (Pusat Zakat Negeri Sembilan)²³.

¹³ - تبلغ مساحتها 1,650 كيلومتر مربع وعاصمتها مدينة ملاكا.

¹⁴ - تعرف بدار المعمور، تبلغ مساحتها 35,965 كيلومتر مربع وعاصمتها كوانتن.

¹⁵ - تعرف بدار الخصوص، تبلغ مساحتها 6,643 كيلومتر مربع، وعاصمتها سريمين.

¹⁶ - مساحتها 124,449 كيلومتر مربع، وعاصمتها كوتشين.

¹⁷ - تعرف بدار الإيمان، تبلغ مساحتها 12,955 كيلومتر مربع، وعاصمتها كوالا ترنغانو.

¹⁸ - تعرف بدار التعظيم، تبلغ مساحتها 18,985 كيلومتر مربع، وعاصمتها جوهر بحارو.

¹⁹ - مساحتها 73,711 كيلومتر مربع، وعاصمتها كوتا كينا بالو.

²⁰ - تبلغ مساحتها 795 كيلومتر مربع، وعاصمتها كانغر.

²¹ - تعرف بدار الرضوان، تبلغ مساحتها 21,005 كيلومتر مربع، وعاصمتها ايوه.

²² Abd Halim Mohd Noor et.al, Prestasi Pengagihan Dana Zakat di Malaysia, **Isu-isu Kontemporari Zakat di Malaysia Jilid 1** (Melaka: Ikaz, Cet. Pertama, 2005) p 239.

²³ Musa Ahmad et.al. Pengembangan, Potensi dan Cabaran Zakat di Malaysia: Satu Tinjauan Awal. Kertas sisipan untuk **Persidangan Zakat Asia Tenggara 2006** (Kuala Lumpur: Hotel Grand Season, 13-15 Mac 2006).

أما بقية الولايات التي لا تتبع طريقة الخصخصة، فها زال أمر جباية أموال الزكاة وصرفها تحت قسم بيت المال التابع للولاية، وهناك ولايات -كولاية ترنجانو- تتبع طريقة الخصخصة، ولكن السلطة الفعلية ما زالت بيد مجلس الشؤون الإسلامية. والجدول التالي يبين نظام إدارة الزكاة في ماليزيا.

جدول رقم (1):

نظام إدارة الزكاة في ماليزيا

الرقم	أنواع أنظمة "إدارة الزكاة" في ماليزيا	نماذج من المراكز التي تتبع ذلك النظام
1	استقلال مراكز الزكاة تماماً، بحيث تتولى بنفسها جباية الزكاة وصرفها.	- مؤسسة الزكاة بولاية سلاڠجور، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلاڠجور. - مركز إدارة الزكاة بجزيرة فينغ، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية جزيرة فينغ. - صندوق بيت المال بسرواق، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية سرواق.
2	تولي مراكز الزكاة جباية الزكاة، وقيام المجلس بصرفها.	- مركز جباية وتحصيل الزكاة، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالا لمبور. - مركز جباية زكاة فهانج، مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية فهانج. - مركز زكاة ملاكا، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية ملاكا. - مركز زكاة نجري سمبلن، مجلس الشؤون الإسلامية بولاية نجري سمبلن.
3	تولي مجلس الشؤون الإسلامية مسؤولية جباية الزكاة وصرفها معاً.	- قسم الزكاة بولاية قدح. - مجلس الشؤون الإسلامية صباح. - مجلس الشؤون الإسلامية جوهور. - مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية برليس. - مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية ببيراق.
4	وجود نظام الخصخصة في مركز الزكاة، من	- مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية

غير أن يكون له حكم ذاتي مطلق.	بترنجانو.
-------------------------------	-----------

تعتبر مراكز جباية الزكاة وتوزيعها كالعامل لدى مجلس الشؤون الإسلامية، وتقوم هذه المراكز بتسليم حصيلة الزكاة إلى هذه المجالس بعد جمعها، ويقوم المجلس بعد ذلك بدفع أجرة نظير قيامها بجباية الزكاة، وما تحمّله من نفقات في سبيل ذلك. وتشمل هذه النفقات إيجار المكان الذي يمارس فيه المركز نشاطاته، ونفقات إدارية كنفقات الإضاءة والهاتف والتنقل وجعالة الموظفين والأدوات والأجهزة المكتبية وما إلى ذلك.

ويمكننا القول إن نظام إدارة الزكاة في ماليزيا قد تطور تطوراً بالغاً خاصة من خلال طريق تخصيص جباية أموال الزكاة وصرفها، وقد ازدادت جباية أموال الزكاة ازدياداً عظيماً في الولايات التي استخدمت هذه الطريقة، وقد شرعت بقية الولايات في دراسة هذه الطريقة وتطبيقها فيها.

المطلب الثاني: تطور قوانين الزكاة وصدقة الفطر ونظمهما بماليزيا

ينص دستور دولة ماليزيا على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وهذا مكتوب بصراحة في بنده الثالث من الفرع الأول، والسلطان هو رئيس الشؤون الإسلامية لكل ولاية لها سلطان، وأما في الولايات التي ليس لها سلطان فالملك هو رئيس الشؤون الإسلامية لها، وهذا يعني أن في ماليزيا الآن أربعة عشر مجلساً للشؤون الإسلامية، وهذه المجالس هي التي تُدير هذه الشؤون، ولكن لمجلس كل ولاية إدارة ذاتية مستقلة، ولا علاقة له بمجالس الولايات الأخرى.²⁴

وتكون أمور الزكاة تحت إدارة مجلس الشؤون الإسلامية لكل ولاية، ولكل واحد منها نظام خاص يتعلق بتسيير الشؤون الإسلامية يختلف عن بقية الولايات. أما فيما يخص قوانين جباية الزكاة وصرفها فإنه لا توجد قوانين مفصلة خاصة بها²⁵، إلا في ولايتي صباح وقداح اللتين يوجد لهما قانون خاص بجباية الزكاة وصرفها²⁶.

²⁴ **Federal Constitution**, Article no 3 (1).

²⁵ Abd Majid et.al, Sinergi Zakat Asia Tenggara, Kertas kerja dibentangkan di **Persidangan Zakat Asia Tenggara 2006** (Kuala Lumpur: Hotel Grand Season, 13-15 Mac 2006).

²⁶ لولاية قداح : قانون الزكاة قداح 1374 (1955) (رقم: 4/عام 1955م)، أما لولاية صباح: قانون الزكاة وصدقة

الفطر 1993 (رقم 6/عام 1993م). وقد طبقت قوانين الزكاة بولاية قداح فقط في هذا اليوم، أما بالنسبة لقانون

الزكاة بولاية صباح فقد أعلن في 1 جنواري 1996م ولكنه لم يطبق حتى يومنا هذا.

Siti Mashitoh Mahamood, Sistem Perundangan Zakat di Malaysia: Antara Realiti dan Harapan, Kertas Kerja dibentangkan di **Persidangan Zakat dan Cukai Peringkat Kebangsaan 2007**, PWTC pada 22 Mei 2007.

وقبل وجود بيت المال ونظامٍ رسميٍّ في جباية أموال الزكاة وصرفها، كان المسلمون يدفعون الزكاة عن طريق أئمة المساجد ومشايخ العلم كما ذكرنا آنفاً، ثم بعد ذلك قامت بعض الولايات بمحاولة تبني التنظيم الرسمي لأمر الزكاة، أي جباية الزكاة وصرفها، وتعد ولاية ترنجانو أول ولاية طبقت نظام الزكاة في ماليزيا بصورة رسمية، إذ أن هذا النظام قد أنشئ في سنة 1912م بقسم الشؤون الإسلامية للولاية بأمر من رئيس الوزراء لهذه الولاية في ذلك الوقت²⁷.

وفي عام 1915م تبنت ولاية كلنتان التنظيم نفسه، ثم تلتها ولاية برليس في عام 1930م، ثم ولاية جوهور في عام 1934م، ثم ولاية قدح في عام 1936م، ثم ولاية نجري سمبلن سنة 1975م، وهي آخر الولايات التي طبقت التنظيم الرسمي لشؤون الزكاة²⁸.

وأول القوانين الخاصة بالزكاة و صدقة الفطر في ماليزيا هو قانون جباية الزكاة بولاية كلنتان (تعديل 1927م/رقم:4)، ثم قوانين الزكاة بولاية ترنجانو 1947م، ثم قوانين الزكاة وصدقة الفطر بولاية برليس (رقم:3) عام 1949م، وسنّت ولاية بيراك قوانين خاصة ببيت المال والزكاة سميت بقانون بيت المال، والزكاة وصدقة الفطر في عام 1951م، وقد طبقت ولاية جوهور قانون الزكاة وصدقة الفطر سنة 1957م (رقم: 5) وعدلها عام 1962م، وكل هذه القوانين قد ألغيت فيما بعد.

وبالنسبة لولاية قدح، فإنها قد طبقت قوانين خاصة بالزكاة عام 1955م من خلال قانون الزكاة للولاية سنة 1955م (رقم: 4)، وبقيت هذه القوانين حتى اليوم مع بعض التعديلات عام 1962م وعام 1982م²⁹.

²⁷Othman Haji Ishak, *Fatwa Dalam Perundangan Islam* (Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn.Bhd, 1981) p 55.

بين الأستاذ أحمد إبراهيم أن قوانين الزكاة الموجودة في الولايات الملايوية قد قننت منذ خمسين عاماً، أي في وقت تأليفه لكتابه: *Islamic Law In Malaya* الذي نشر عام 1975م، ووضح أن ولاية ترنجانو هي أول ولاية تقوم بإدارة جباية الزكاة وصدقة الفطر وذلك لما كان مجلس الشؤون الإسلامية تحت سلطة رئيس وزراء هذه الولاية، ولم يذكر كيفية تطبيقها وتاريخها، وفي الحقيقة فإن ولاية كلنتان هي أول ولاية تقوم بإنشاء نظام للزكاة وصدقة الفطر من خلال ملاحظة قانون الزكاة التابع لولاية كلنتان لعام 1907م.

Ahmad Hidayat Buang, *Dilema Perundangan Zakat di Malaysia: Antara Penguatkuasaan dan Strategi Pujukan*, Galakan, Insentif Membayar zakat di sunting oleh Abdul Ghafar Ismail & Hailani Muji Tahir, *Zakat Pensiaryatan Perekonomian dan Perundangan* (Kuala Lumpur: Ampang Press Sdn.Bhd, Cet.Pertama, 2006), p 325.

²⁸Abdul Aziz Muhammad, *Zakat And Rural Development In Malaysia* (Kuala Lumpur: Berita Publising, 1993) p 131.

أما بالنسبة لنظام الزكاة فولاية كلنتان هي أول ولاية طبقت منذ بداية القرن العشرين في عام 1907م، - كما ذكرنا سابقاً- إبان الاحتلال البريطاني، ثم تطور هذا النظام بزيادة عدة أنظمة أخرى، وهذا ما نراه جلياً من خلال ملاحظتنا لقانون الزكاة رقم: 3 عام 1916م، وقانون جباية الفطرة رقم: 11 عام 1917م، وقانون الزكاة رقم: 3 عام 1916م، الذي تم تعديله لاحقاً، وقانون الزكاة رقم: 2 عام 1924م. وفي النهاية أصبح عندنا قانون لجباية الزكاة رقم: 4 عام 1927م كما سبق بيانه، وذلك بظهور قانون مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية بكلنتان رقم: 23 عام 1938م، والذي أدمج فيه نظامان جديداً: نظام جباية صدقة الفطر رقم: 73 عام 1938م، ونظام جباية الزكاة رقم: 74 عام 1938م، وألغيت هذه القوانين بقانون مجلس الشؤون الإسلامية والعادات الملايوية ومحكمة القاضي عام 1953م (رقم: 1).³⁰

أما بالنسبة لولاية سلانجور، فقد سنّت بعض القوانين التي تتعلق بالزكاة عام 1953م، من خلال نظام إدارة الشؤون الإسلامية (صدقة الفطر والزكاة) 1953م (رقم: 1033) الذي أنشأ تحت سلطة قانون إدارة الشؤون الإسلامية 1952م (رقم: 3). وقد تمّ تعديل هذا النظام عام 1969م، ثم ألغي هذا التعديل سنة 1973م. وأما من حيث التطبيق، فإن نظام إدارة الشؤون الإسلامية (صدقة الفطر والزكاة) بالتعديل سنة 1969م ما زال قائماً ريثما يأخذ تطبيق النظام الجديد سنة 1973م عدة مراحل في تنفيذه على شكل رسمي.³¹

وهذا هو الحال في بقية الولايات الأخرى، حيث تطورت نظم الزكاة مع تعديلات في قانون إدارة الشؤون الإسلامية لكل ولاية، كما حدث في ولاية كلنتان وولاية سلانجور.

وخلاصة القول، إنه لا توجد قوانين ونظم خاصة للزكاة وصدقة الفطر في كل ولاية بماليزيا، وإنما كل أمر يتعلق بنظام الزكاة، سواء كان متعلقاً بإدارتها أو بجبايتها أو بصرفها، فإنه يخضع لقوانين إدارة الشؤون الإسلامية في كل ولاية، إلا ولاية قدح وصباح كما ذكر سابقاً. وهناك محاولة من ولاية سلانجور لإنشاء قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر في أقرب وقت ممكن.

²⁹Buang, Dilema Perundangan Zakat di Malaysia: Antara Penguatkuasaan dan Strategi Pujukan, Galakan, Insentif Membayar zakat di sunting oleh Abdul Ghafar Ismail & Hailani Muji Tahir, **Zakat Pensyariatan Perekonomian dan Perundangan** (Kuala Lumpur: Ampang Press Sdn.Bhd, Cet.Pertama, 2006), p 326.

³⁰Ibid.

³¹Ibid, p 327.

ويمكننا أن نقول إنَّ عدمَ وجودِ قوانينٍ ونظمٍ خاصةً بالزكاةِ وصدقةِ الفطر في معظمِ الولاياتِ، راجعٌ إلى أن مجالسَ الشؤونِ الإسلاميةِ والمؤسساتَ الزكويةَ فيها تفضلُ أسلوبَ الدعوةِ، واستنفارِ الناسِ ليؤدوا زكاةَ أموالهم، سواء كانت الدعوة عبر وسائل الإعلام أو عبر وسائل الاتصال، وذلك من أجل رفع مستوى الوعي لدى المجتمع الإسلامي بأهمية أداء الزكاة. ويرى الباحث أنه من الأهمية بمكان إنشاء قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر لكل ولاية، وذلك نظراً لأن معظم تلك الولايات قد تمكنت من إنشاء قانون خاص بالأحوال الشخصية، كما قامت بإنشاء محكمة شرعية، ووضعت قوانين تحكم مسألة الوقف والوصية. وذلك أيضاً نظراً لأن الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام.

ويرى الباحث أيضاً، أن تُجعلِ قوانين الضرائب الحكومية كنموذج لإنشاء قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر، ويرى أيضاً أنه إذا تم إنشاء هذه القوانين فإن أعداد المزمكين تزداد، وبالتالي فإن إيرادات أموال الزكاة ستزداد زيادة كبيرة بعد تطبيق تلك القوانين. والله أعلم.

المطلب الثالث: نشأة مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور وأهدافها

ولاية سلانجور هي إحدى الولايات الماليزية، وتعد مؤسسة الزكاة التابعة لها واحدة من أهم المؤسسات الزكوية الموجودة بماليزيا، حيث إنها تقوم بإدارة أموال الزكاة وتنظيمها، بدءاً من جبايتها وانتهاء بصرفها داخل ولاية سلانجور. كما أنها تلعب دوراً هاماً في رفع الوعي لدى الناس بأهمية أداء الزكاة، وآثارها الطيبة على المجتمع الإسلامي عموماً، وداخل الولاية خصوصاً.

نشأة مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور

أنشئت هذه المؤسسة بناءً على قانون مجلس أمناء الهيئة عام 1952م، منذ خمسة عشر عاماً تحت مجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلانجور لإدارة جباية الزكاة في ولاية سلانجور، وفي أول نشأتها بتاريخ 15 فبراير عام 1994م سمي بـ: Pusat Pungutan Zakat (مركز تحصيل الزكاة وجبايتها)، والذي سجل باسم "MAIS ZAKAT SDN BHD" (مجلس الشؤون الإسلامية للزكاة بسلانجور)، وكان يُدير هذا المركز في بدايته ثمانية موظفين، وكان موقع المركز آنذاك بحي رقم أربعة عشر، فتاليغ جايا، سلانجور، وفي أكتوبر عام 1995م باشر الموظفون عملهم مستخدمين جهاز الحاسوب، وفاتورة الزكاة الحاسوبية³².

³² Tahniah Pusat Zakat Selangor Kini 10 Tahun, **Majalah Asnaf**, Edisi Khas, PZS, Selangor, 2004, p 4.

وبعد نجاح هذا المركز، تم تغيير اسمه من Pusat Pungutan Zakat (مركز تحصيل الزكاة وجبايتها) إلى Pusat Zakat Selangor (مركز الزكاة بسلانجور)، وذلك في 30 أكتوبر عام 1996م، وانتقل مركزه إلى حي رقم تسعة، شاه عالم، بسلانجور، وفي عام 1997م استحدث منصب لجباية زكاة الفطر. وفي 1 يناير عام 1998م أنشأ مركز صرف الزكاة داخل مركز الزكاة بسلانجور والذي سمي بقسم صرف الزكاة، التابع لمركز زكاة سلانجور. ثم انتقل المركز الرئيس - مركز الزكاة لسلانجور - إلى مجمع مجلس الشؤون الإسلامية لسلانجور، كلانج في 1 مايو عام 2000م، ثم انتقل بعد ذلك إلى مبنى السلطان إدريس شاه، شاه عالم عام 2004م، وفي عام 2006م عُيِّرَ اسمُ مرةً ثانية ليصبح Lembaga Zakat Selangor (مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور)، ولا يزال تحت هذا المسمى إلى يومنا هذا³³.

أهداف مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور

من أهم أهداف المؤسسة رفع مستوى إدارة أموال الزكاة، وتطويرها، وبلوغ أقصى حد ممكن في جباية الزكاة، ومعالجة الفقر، ورفع المستوى الاقتصادي لمجتمع المسلمين، وتهيئة خدمات ذات جودة عالية للمزكين. كما تهدف إلى تنظيم جباية الزكاة والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وصرافها بشكل فعال ومؤثر في المجتمع الإسلامي داخل ولاية سلانجور، بصفة تتلاءم ومقاصد الشريعة³⁴.

خطط استراتيجية لمؤسسة الزكاة بولاية سلانجور

اعتمدت مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور خطة خماسية حددت إستراتيجية المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وهي كالتالي:

الخطة الأولى: تطوير إدارة مؤسسة الزكاة، ومن برامجها³⁵:

1. تقوية الموارد الإنسانية، وتهيئة عمال الزكاة.
2. زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الزكاة.
3. تقوية نظام الإدارة المالية.
4. مكافآت تصرف من الزكاة للذين يستحقونها.

³³ Ibid.

³⁴ Laporan Pengurusan Zakat Selangor 2009.

³⁵ المعلومات من مجمع زكاة سلانجور، مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور.

5. تنمية الثقة لدى المجتمع في إدارة الزكاة.

الخطوة الثانية: بلوغ الحد الأقصى في جباية الزكاة، ومن برامجها³⁶:

1. إنشاء قانون الزكاة بسلاڤجور وتنفيذه.
2. ترويج طرق شتى لجباية الزكاة.
3. توعية الناس لدفع زكاة أموالهم.
4. تحديث وتنسيق حساب الزكاة.
5. رفع إمكانية جباية الزكاة عن طريق برامج خصم الرواتب، والبنوك وخدمة المكاتب.

الخطوة الثالثة: معالجة الفقر، ومن برامجها³⁷:

1. التحقق من عدد المستحقين للزكاة.
2. إنجاح برامج التنمية الإنسانية والاقتصادية.
3. رفع المستوى الاقتصادي لمستحقي الزكاة.
4. التحقق من حصول الفقراء، والمساكين والمؤلفة قلوبهم على المساعدات الكافية.
5. المحافظة على شؤون الفقراء والمساكين.

الخطوة الرابعة: رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع الإسلامي، ومن برامجها³⁸:

1. التحقق من بقاء الهيئات الدينية في وضع ممتاز.
2. القيام بالبرامج الدعوية في ولاية سلاڤجور.
3. الحفاظ على سلامة عقيدة المسلمين وأخلاقهم.
4. رفع مستوى العلم لدى المسلمين.
5. حل مشاكل المجتمع الإسلامي خارج سلاڤجور.

الخطوة الخامسة: تهيئة خدمات ذات جودة عالية للمزكّين، ومن برامجها³⁹:

³⁶ نفسه.

³⁷ نفسه.

³⁸ نفسه.

1. التحقق من جودة معاملة الموظفين مع المزكّين.
2. التحقق من أنّ جميع المكاتب والموظفين يستخدمون طريقة حسابية موحدة.
3. التحقق من جودة نظام المكالمات الهاتفية.
4. التحقق من صحة المعلومات، وحدثتها ودقتها.
5. التحقق من أنّ جميع التسهيلات مطابقة لمستوى الجودة المطلوبة.

المطلب الرابع: كيفية صرف الزكاة في المؤسسة

بالنسبة لكيفية صرف الزكاة في هذه المؤسسة فإنها تقوم ببرنامج أطلقت عليه اسم : Program
Pembangunan Ummah Melalui Asnaf Zakat (برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة)،
حيث إنها قسّمت هذا البرنامج إلى خمسة أقسام رئيسة، وهي:

- 1- برنامج التنمية الاجتماعية.
- 2- برنامج التنمية الاقتصادية.
- 3- برنامج التنمية التعليمية.
- 4- برنامج التنمية الإنسانية.
- 5- برنامج تنمية المؤسسات الدينية⁴⁰.

والجدول الآتي يبين كيفية صرف الزكاة في هذه المؤسسة وفق برامجه الخمسة.

جدول رقم (2):

كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاجتماعية

الرقم	القسم	نوع المساعدات
1	الحماية	- المساعدة في بناء المسكن أو إصلاحه، أو تقديم دعم لاستئجار البيت. - المساعدة لبيوت سكنية جاهزة.
2	الضروريات	- المساعدة بتقديم الأطعمة، وتقديم إعانات مالية شهرية.

³⁹ نفسه.

⁴⁰ Laporan Pengurusan Zakat Selangor 2009, LZS, p 57.

		<ul style="list-style-type: none"> - تقديم مساعدات في رمضان، وفي عيدي الفطر والأضحى. - تقديم مساعدات في الظروف الطارئة. - تقديم مساعدات على شكل ملابس. - تقديم مساعدات طبية. - توفير وسائل المواصلات. - تقديم مساعدات للزواج والختان.
3	الشؤون الخيرية للأمة	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم المساعدة للعلاج الطبي. - المساعدة في علاج الأمراض المستعصية. - المساعدة في تجهيز جنازة من لا وارث له. - مساعدة المسافر. - المساعدة في الظروف الطارئة، كحصول حريق أو فيضانات. - المساعدة لتقديم الإرشاد الديني، لأجل تقوية العقيدة في النفوس، وتصحيح المفاهيم الدينية. - تقديم الزكاة للمؤسسات الخيرية من أجل أن تساهم في حل مشكلات الأمة. - تقديم مساعدات للمدين لأجل تحقيق كفايته من حاجاته المعيشية. - تقديم منح دراسية للطلبة.
4	التآخي والعلاقات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد برامج للاحتفال بالأعياد الإسلامية. - إعداد برنامج يوم الأسرة. - إعداد برامج لزيارة الفقراء والمساكين للاطلاع على أحوالهم.

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا 2009م

جدول رقم (3):

كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الاقتصادية

الرقم	القسم	نوع المساعدات
1	المساعدة بتقديم رأسمال	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم رأسمال للتجارة. - تقديم رأسمال لتربية الأسماك. - تقديم رأسمال للزراعة.

		- تقديم رأسمال لتطوير الرعي.
2	الورشات والتدريبات والمهارات	- إنشاء ورشات تجارية. - إنشاء ورشات للزراعة، والرعي، والتجارة.
3	مشاريع اقتصادية جماعية	- إقامة مشاريع صناعية. - إقامة مشاريع لورشات الخياطة. - إقامة مشاريع الرعي الجماعي. - إقامة مشاريع لمنتجات الأصناف.

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلا بنجور بماليزيا 2009م

جدول رقم (4):

كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية التعليمية

الرقم	القسم	نوع المساعدات
1	تقديم منحة دراسية	- تقديم منح دراسية للفقراء، والمساكين. - تقديم إعانات دراسية جامعية، داخل ماليزيا وخارجها. - تقديم إعانات دراسية لحفظ القرآن. - تقديم إعانات تشجيعية لطلاب المدارس الدينية. - تقديم إعانات دراسية للطلاب المتميزين.
2	تقديم مساعدات لتوفير المستلزمات الدراسية	إعطاء: - الملابس المدرسية. - الأدوات المدرسية. - مصاريف المواصلات. - المصاريف اليومية.
3	تقديم الرسوم المدرسية وبرامج تنمية الطلبة	- دفع الرسوم الدراسية والامتحانات. - تقديم محاضرات إضافية. - تقديم محاضرات في الحاسوب.
4	تقديم مساعدات عامة للطلبة	- تقديم منح دراسية. - تقديم مساعدات للطلبة خارج البلاد. - إقامة ورشات وتدريبات لتنمية المهارات - تنظيم زيارات رسمية

5	برامج الدعوة ورفع مستوى العلم	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم برامج القيم الإسلامية. - تقديم إعانات لمعلمي المواد الدينية. - تقديم علاوات لمعلمي الدين. - تقديم علاوات لموظفي المساجد وأعضاء لجائها. - تقديم إعانات للمستشار المتطوع. - تقديم مساعدات للمؤسسات الدعوية. - تقديم مساعدات في نشر الكتب والبحوث.
---	-------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلائجور بماليزيا 2009م

جدول رقم (5):

كيفية صرف الزكاة وفق برنامج التنمية الإنسانية

الرقم	القسم	نوع المساعدات
1	برامج الروحانيات	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم دورات لتحسين العبادة. - تنظيم محاضرات دينية عامة. - إقامة دورات تجويدية لتحسين القراءة.
2	تقديم برامج تشجيعية وأسرية	<ul style="list-style-type: none"> -تنظيم مخيمات تشجيعية للمتفوقين في دراستهم. -تنظيم مخيمات القيادة وتنمية القدرات الشخصية. -تنظيم ورشات أسرية. -تنظيم ورشات لتقوية العلاقات بين الجيران. -تنظيم دورات تكوينية لتربية الأولاد. -تنظيم ورشات لتنمية قدرات الشباب.

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلائجور بماليزيا 2009م

جدول رقم (6):

كيفية صرف الزكاة وفق برنامج تنمية المؤسسات الدينية

الرقم	القسم	نوع المساعدات
1	تنمية المؤسسات الدينية	<ul style="list-style-type: none"> - بناء المساجد. - بناء المصليات.

		- بناء مدارس دينية.
2	بناء المنشآت الدينية وتصليحها، وتأثيرها	- ترميم البنايات ووقايتها من الدمار

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بولاية سلاڠور بماليزيا 2009م

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن أساس صرف الزكاة في هذه المؤسسة، هو القيام بصرف أموال الزكاة وفق قواعد مجلس الشؤون الإسلامية بسلاڠور مع مراعاة الضوابط الشرعية، وتصرف الزكاة في هذه المؤسسة حسب الأهداف التي حددتها، وهي: تأدية الحقوق للأصناف الذين تجب لهم الزكاة في ولاية سلاڠور، وتحسين أوضاع تلك الأصناف الذين هم من داخل الولاية اجتماعياً، واقتصادياً، وتعليمياً وروحانياً، بالإضافة إلى دعم الأنشطة التي تهدف إلى إعلاء الإسلام، والارتقاء بمستوى الأمة الإسلامية، وكل ذلك يتم إما بتقديم مساعدات نقدية، أو غير نقدية على اختلاف أنواعها وأشكالها⁴¹، حسب نوع المساعدة المطلوبة من مستحقيها.

كما أن المقدار الذي يعطى لهؤلاء الأصناف يتغير حسب حاجة كل صنف من هذه الأصناف الثمانية، وذلك بعد معرفة حالها عن طريق عمليات التحقيق والتفتيش التي تقوم بها هذه المؤسسة.

المطلب الخامس: مشاريع استثمارية في المؤسسة وفق برنامج التنمية الاقتصادية

إن أساس صرف الزكاة في ولاية سلاڠور، هو القيام بصرف أموال الزكاة وفق قواعد عامة - موافقة للضوابط الشرعية- وضعها مجلس الشؤون الإسلامية بسلاڠور، وتصرف الزكاة في هذه المؤسسة حسب الأهداف التي حدّتها.

إن المشاريع الاستثمارية في هذه المؤسسة يندرج تحت برنامج التنمية الاقتصادية. ومن أهداف هذا البرنامج إعطاء الفقير والمسكين الدخل الكافي وتربيتهم لأجل أن يكونوا ناجحين في الدارين. ويعد هذا البرنامج إحدى آليات صرف أموال الزكاة لصنفي: الفقراء والمسكين، ويقوم بإعداد مشاريع متعددة لمدة طويلة من أجل تقليل عدد الفقراء وتنمية الثروة الإنسانية⁴².

⁴¹ Sistem Pengurusan Agihan Zakat Negeri Selangor, LZS, p 9.

⁴²Normala Muhamad Saad, Ketua Bahagian Komunikasi Korporat, Lembaga Zakat Selangor, Utusan Melayu, Isnin, 9 Jun 2008.p 8.

وقد كان لصرف الزكاة من خلال برنامج التنمية الاقتصادية أثرٌ طيبٌ، حيث إن مستوى المعيشة للفقراء والمساكين صار مرتفعاً. وقد استخدمت الحكومة الماليزية نفس هذا البرنامج لتنمية مستوى الاقتصاد للملايويين، وذلك بإعطائهم قروضاً مالية أو تجهيزات أو محلات، ليفتحوا مشاريع تجارية أو زراعية أو صناعية.

وتقوم المؤسسة بإعداد دراسة تعريفية عن كل مستحق وميوله. وعادة ما تكون الاختيارات صعبة نوعاً ما، لأن المؤسسة لا تعطي رؤوس أموال من الزكاة لأجل الاستثمار إلا لمن وجدته أهلاً لذلك. والمراد بـ"أهلاً لذلك" من يتمتع بمهارات تجارية، وله رغبة في التجارة والتعلم، ويتمتع أيضاً بقوة جسدية. وتقوم المؤسسة بإعطاء المستحقين دورات تدريبية قبل بداية التجارة وأثناءها، كما أنها تمدهم برؤوس أموال إضافية بعد تطور تلك المشاريع⁴³.

مقدار رأس المال الذي تعطيه المؤسسة للمستحقين للاستثمار والنشاطات الأخرى المتعلقة به يُعطى للمستحقين رأسمال بعد تحديد نوع التجارة. ورأس المال ذلك لا يرد إلى المؤسسة، كما أنها تزودهم بآلات، وبضائع رئيسة للتجارة، بالإضافة إلى أجرة الدكاكين.

فتعطي المؤسسة رأس مال مقداره يتراوح ما بين 500 رنجت ماليزي و 5000 رنجت ماليزي، لصنف الفقراء والمساكين الذين يقومون بفتح محلات تجارية صغيرة، كمحلات بيع ناسي لمق (Nasi Lemak) - وهو عبارة عن أكلة ماليزية معروفة-، ومحلات بيع الموز المقلبي (Goreng Pisang)، ومهنة قطع العشب (Mesin Rumput) وغير ذلك. كما أن المؤسسة تعطي رأسمال مقداره يتراوح ما بين 5000 رنجت ماليزي و 50,000 رنجت ماليزي، لصنف الفقراء والمساكين الذين يقومون بفتح محلات تجارية كبيرة، كالمطاعم الكبيرة، ومحلات غسل الثياب، ومحلات المأكولات التقليدية، وورشات إصلاح السيارات والدراجات النارية وغير ذلك⁴⁴.

وتنظم دورة أو ورشة خاصة لهؤلاء لشرح أساس التجارة لكل صنف من الأصناف المختارة، ويشمل موضوع الورشة كيفية الإدارة المالية قبل القيام بالتجارة، والتدريبات على مهارات التجارة،

⁴³Ibid.

⁴⁴Ibid.

والمعلومات التي تساعدهم في تنمية أنفسهم، والمراقبة أثناء القيام بالتجارة. وتقوم المؤسسة أيضاً بإعدادهم تربوياً وروحياً وأخلاقية لكي يتصفوا بالصفات الحمودة ويتعدوا عن الصفات المذمومة⁴⁵.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت هذه المؤسسة اتحاداً سمي بـ"مجموعة تجار أصناف الزكاة" (Kumpulan Usahawan Asnaf Zakat)، حيث يتكون أعضاؤها من الأصناف التي حصلت على رؤوس الأموال من قبل المؤسسة. وتقوم المؤسسة بمراقبة هؤلاء الأعضاء، وتساعدهم في ترويج منتجاتهم⁴⁶.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن هناك عدة مشاريع أنشئت من قبل المؤسسة تحت برنامج التنمية الاقتصادية، وكل هذه المشاريع يقوم بها عناصر ممن يستحقون الزكاة، ومن المشاريع الموجودة في هذه المؤسسة، ما يلي:

1. مشروع المغسلة (Dobi Point)

وهو عبارة عن محل لغسل الملابس، والعاملون في هذا المشروع كلهم من مستحقي الزكاة، حيث أعطي لهم رأس مال مقداره 50,000 رنجت ماليزي لتمويل هذا المشروع في مدة خمس سنوات⁴⁷.

2. مشروع المتاجرة في المأكولات الخفيفة (Perusahaan Kerepek)

والعاملون في هذا المشروع كلهم من مستحقي الزكاة أيضاً، وموقعه في ديسا إحسان فرماتغ فاسير، وقد أعطي لهم رأس مال مقداره 20,000 رنجت ماليزي لتمويل هذا المشروع⁴⁸.

3. مشروع المتاجرة في البهارات (Perusahaan Serbuk Halia & Serbuk Bali)

والعاملون في هذا المشروع كلهم من مستحقي الزكاة أيضاً، وموقعه في ديسا إحسان جيرم، كوالا سلانجور، وقد أعطي لهم رأس مال مقداره 30,000 رنجت ماليزي لتمويل هذا المشروع⁴⁹.

⁴⁵Ibid.

⁴⁶Ibid.

⁴⁷نفسه.

⁴⁸نفسه.

⁴⁹نفسه.

4. مشروع الدكان المتحرك (Program Mobile Entrepreneur)

والعاملون في هذا المشروع أيضاً كلهم من مستحقي الزكاة، وقد جهزت مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور عشر شاحنات صغيرة لتمويل هذا المشروع مع رأس مال يقدر بـ: 30,000 رنخت ماليزي لمدة خمس سنوات ، ويقوم العاملون في هذا المشروع ببيع المأكولات والمشروبات الخفيفة باستخدام تلك الشاحنات الصغيرة، متنقلين من مكان إلى آخر⁵⁰.

5. مشروع شركة تسويق المنتجات (D'Asnaf Edar)

هذه الشركة تقوم بتسويق المنتجات التي ينتجها المستحقون للزكاة أنفسهم، وألقد سوّقت هذه الشركة أربعة منتجات قام بإنتاجها مجموعة من مستحقي الزكاة، وبيعت في أسواق متعددة، كما تم تسويقها أيضاً في بعض المعارض⁵¹.

6. مشروع شركة منتجات الحرف اليدوية (D'Asnaf Kraf)

يقوم هذا المشروع بتشغيل مجموعة من مستحقي الزكاة، وتعطى لهم أجرة العمل من حصيلة المنتجات التي ينتجونها، وتتراوح تلك الأجرة ما بين 300 رنخت ماليزي إلى 1000 رنخت ماليزي شهرياً، وقبل انخراط أي عضو في هذا المشروع يعطى دورة في تعلم بعض الحرف اليدوية، وهذه الدورات تقوم بتنظيمها هيئة الزكاة بسلاجور⁵².

7. سوق الأصناف (Pasar Rakyat Asnaf)

خططت المرحلة الأولى لهذا المشروع في عام 2006م لتنفيذه في عام 2007م. ويقام هذا المشروع بالتعاون بين مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور والحكومة بولاية سلاجور، والذين يقومون بالبيع في هذا السوق أغلبهم من صنف الفقراء. ويقوم هذا السوق بتسويق وترويج المنتجات التي ينتجها المستحقون للزكاة أنفسهم سواء كانت زراعية أو حيوانية، وهذه المنتجات تباع بسعر الجملة فقط. وتقوم مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور بتجهيز مبلغ مقداره 100,000 رنخت ماليزي لإقامة هذا السوق في كل يوم سبت بجوار مبنى مجلس الشؤون الإسلامية بسلاجور. وهذا المبلغ يدفع لأجل

⁵⁰ نفسه.

⁵¹ نفسه.

⁵² نفسه.

شراء المعدات اللازمة للسوق كالحيام، والطاولات، وأجرة المكان، إضافةً إلى تكاليف الإعلانات المشهورة بالسوق، سواء بتعليقها في الشوارع، أو من خلال وسائل الإعلام⁵³.

المطلب السادس: آليات المشاريع الاستثمارية في المؤسسة وفق برنامج التنمية الاقتصادية
أبنا آنفاً أن المشاريع الاستثمارية لا بد أن تكون موافقة للضوابط الشرعية. وبالنسبة لهذه المؤسسة فهي لا تقوم بالمشاريع الاستثمارية بنفسها، وإنما تعطي المستحقين رأس مال من الزكاة ليقوموا باستثماره، إما بإقامة مشاريع أو بفتح تجارات متنوعة، مع مراعاة أن تكون تلك المشاريع مشروعة ومباحة في الإسلام، وليس فيها ما هو غير مشروع كبيع الخمر أو الاتجار بالمحرمات، وما شابهها. وتقوم المؤسسة بمراقبة المشاريع التي يقوم بها المستحقون، وذلك من خلال إنشاء اتحاد سمي بـ "مجموعة تجار أصناف الزكاة"، حيث إن المستحقين الذين يقومون بفتح مشاريع يسجلون أسماءهم وأنواع مشاريعهم وعناوين محلاتهم عند هذا الاتحاد عن طريق النظام الإلكتروني. ومن خلال هذا النظام، تستطيع المؤسسة أن تراقب أنشطتهم في كل الأوقات، كما أن بإمكانها أيضاً أن تعرف أحوال مشاريعهم وتطوراتها، ومقدار ربحهم وخسارتهم.

وإذا تعرض للخسارة أحد المستثمرين، فمن سيتحمل المسؤولية يا تُرى؟، هل هي الأصناف التي تقوم بالاستثمار أم المؤسسة هي التي تتحملها، بأن تدفع الضمانات أو الديون؟ وللإجابة عن هذا السؤال، أجرى الباحث مقابلة مع رئيس قسم تنمية الأصناف الأخ عبد الصمد بن إبراهيم وطرح عليه هذا التساؤل، فكان جوابه كالآتي: "إن هذه المؤسسة لا تتحمل المسؤولية، إذا حدثت خسارة في المشاريع الاستثمارية، وإنما الفقراء والمساكين أنفسهم يتحملون مسؤوليتها. وإن كانت عليهم ديون فينبغي عليهم أن يقوموا ببيع محلاتهم، وكذا الأدوات التي يستعملونها في تجارتهم لحل مشكلة ديونهم"⁵⁴.

وأضاف الأخ عبد الصمد بن إبراهيم: "وإذا لم يستطيعوا حل مشكلة ديونهم بعد بيعهم لمحلاتهم ولما احتوته من أغراض، فإنه ينبغي عليهم حينها أن يراجعوا المؤسسة، لطلب المساعدة، لأنهم في هذه الحالة يعتبرون من صنف الغارمين"⁵⁵.

⁵³ نفسه.

⁵⁴ مقابلة مع رئيس قسم تنمية الأصناف، مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور، الأخ عبد الصمد بن إبراهيم في

2009/2/20م.

⁵⁵ نفسه.

وهناك تنبيهات فيما يتعلق بمسألة المشاريع الاستثمارية ينبغي للمؤسسة أن تراعيها:

أولها إذا حصل للمؤسسة ربح في المشاريع الاستثمارية، من خلال الأنشطة التي تعطى للفقراء ليقوموا بها، فإن ذلك الربح يكون ملكاً تاماً للفقير الذي يقوم بذلك النشاط أو تلك التجارة، وذلك لأنه يستحق ذلك الربح مطلقاً، أما لو وقعت خسارة في استثماره، فإن ذلك الفقير هو الذي سيتحمل المسؤولية، وإذا لم يستطع تحملها، فإنه يرجع إلى المؤسسة من أجل الحصول على الزكاة ليسدد بها ديونه، وغيرها من الحاجات، إلا أن الباحث يرى أنه من الضروري أن تراجع المؤسسة قضية تحمل تلك الديون من أموال الزكاة، لأنها قد تظلم بذلك الأصناف الباقية. لذلك فإنه ينبغي للمؤسسة أن تدرس هذه المسألة بترؤ حتى تحل هذا الإشكال، ومن الحلول الجيدة هنا ما طرحه الدكتور محمد عبد اللطيف الفرور من أن بيت المال أو خزانة الدولة هي التي تتحمل هذه الخسارة المحتملة احتمالاً ضعيفاً كي لا يضيع حق الفقير، والمراد ببيت المال هنا هو أن تؤخذ أموال من بيت المال -غير أموال الزكاة- كالهبة والتبرع والوقف وغيرها لدفع الخسارة إذا حدثت، وتستطيع المؤسسة أو الفقير، أو من يقوم بالتجارة أن يتجنب الخسارة بإجراء دراسات كافية من كل نواحي المشروع المراد إقامته، والفقير الذي يقوم بالتجارة لا بد أن يكون ذا خبرة، وكفاءة، وأمانة للإشراف على مشاريع الاستثمارات التي تخطط لها المؤسسة.

والنقطة الثانية تتعلق بفتح المشاريع الصغيرة أو الكبيرة التي تقوم المؤسسة عادة بتمويلها من أموال الزكاة، أو إعطاء الراغب في مشروع استثماري شاحنة من أجل أن يستغلها فيما يدر عليه أرباحاً، ومن خلال المقابلات مع بعض مسؤولي المؤسسة، تبين أن بعض الفقراء والمساكين الذين أعطيت لهم تلك الشاحنات -مثلاً- لم يقوموا باستخدامها في مشاريع تجارية، وإنما استخدموها لأغراض أخرى غير استثمارية، وتشتكي المؤسسة من كونها غير قادرة على مراقبة كل الفقراء والمساكين الذين أتيحت لهم تلك فرصة للاستثمار، وذلك بسبب عدم توفر الموظفين الذين يمكنهم القيام بهذه المهمة لدى المؤسسة، ومثل هذه الظاهرة لا بد من حلها ابتداءً، قبل أن يتفاقم الأمر، فينبغي للمؤسسة إذن، أن تدرس مرة أخرى قضية الدكاكين المتحركة باستخدام الشاحنات، فإن كانت فكرة مفيدة للأصناف فلا بأس من بقائها، واستمرارها، أما إن كانت غير مفيدة لهم، وتضر بأموال الزكاة، فينبغي إيقاف المشاريع الاستثمارية بهذه الطريقة.

وهناك مشاريع أخرى، يمكن أن يستفيد منها الفقراء والمساكين، وكذلك أبناءهم، ومثال ذلك: فتح مدرسة دينية إسلامية أهلية، بحيث تقوم المؤسسة بتجهيز المبنى بكل ما يحتاج إليه، ثم تُختار مجموعة من الفقراء والمساكين الذين يرغبون في الاشتغال بهذه المدرسة، سواء كانوا مدرسين، أو موظفين، وعادة ما تحتوي كل مدرسة على المطعم، ودكان، ومحل للتصوير وغير ذلك، فلتعط المؤسسة مثلاً رأسمال لمجموعة من الفقراء والمساكين ليقوموا أنفسهم بتوفير هذه الخدمات، ولا شك أنهم سيستفيدون استفادة

كبيرة من خلال تلك الاستثمارات، كما أن احتمال الخسارة في مثل هذه المشاريع ضعيف جداً، لأن الإقبال على المدارس الدينية قوي جداً، وهو استثمار تربوي ينبغي للمؤسسة أن تُثقلَ عليه، ولا تُغفله.

وينبغي أن يُعيَّن لكل مشروع مراقب خبير، يقوم بمراقبة مستمرة لأنشطة الذين تم تعيينهم من طرف المؤسسة. وبالتزام هذه الإجراءات، ومع مراعاة الضوابط الشرعية في المشاريع الاستثمارية، ستُصبح المؤسسة - بإذن الله تعالى - مثلاً يُحتذى به في المشاريع الاستثمارية المتعددة، داخل ماليزيا وخارجها.

وعلى أي حال، فقد نجحت مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور وفق برنامج التنمية الاقتصادية في تقليل عدد الفقراء والمساكين من 9,883 شخصاً في عام 2006م إلى 9,552 شخصاً في عام 2007م. وهناك بعض المستحقين الذين قاموا بمشاريع فنجحوا فيها، وأصبحوا تجاراً ناجحين، وخرجوا من الأصناف الثمانية، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم.

الخاتمة

أولاً: النتائج

وأهم النتائج التي خلصت إليها الورقة، هي:

- 1 - لماليزيا مؤسسات زكوية كثيرة، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى حسب الولاية التي تنتمي إليها، فكل ولاية من الولايات الأربع عشرة تستقل بإدارة أموال الزكاة وتنظيمها. وتعد مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور بماليزيا واحدة من أهم المؤسسات الزكوية الموجودة بماليزيا، وأول مؤسسة تتبع طريقة الخصخصة في إدارة شؤون الزكاة وجباية أموالها وصرفها معاً.
- 2 - أما فيما يخص كيفية صرف أموال الزكاة فإن مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور تقيم برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة (Program Pembangunan Ummah Melalui Asnaf Zakat) الذي يتم من خلاله خمسة برامج رئيسية، وهي: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية التعليمية، والتنمية الإنسانية، وتنمية المؤسسات الدينية.
- 3 - لقد حققت مؤسسة الزكاة بولاية سلاجور نجاحات كبيرة في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية خاصة في تقليل عدد الفقراء والمساكين. وهناك بعض المستحقين الذين قاموا بمشاريع فنجحوا فيها، وأصبحوا تجاراً ناجحين، وخرجوا من الأصناف الثمانية، وأصبح بمقدورهم أن ينفقوا على أنفسهم وأهليهم.

ثانياً: المقترحات والتوصيات

بناء على ما مضى ذكره من نتائج، يقترح الباحث جملةً من المقترحات، وتتمثل فيما يأتي:

- 1 - إن الزكاة تعد الركن الثالث من أركان الإسلام، ولذا يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان إنشاء قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر لكل ولاية، ومن الجدير بالذكر أن معظم تلك الولايات قد تمكّنت من إنشاء قانون خاص للأحوال الشخصية، كما قامت بإنشاء محكمة شرعية، ووضعت قوانين تحكم مسألة الوقف والوصية. فلماذا لا يوضع قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر؟ يمكن جعل قوانين الضرائب الحكومية كنموذج لإنشاء قانون خاص بالزكاة وصدقة الفطر.
- 2 - لا بد من وجود المؤسسات الزكوية في كل بلد من بلدان العالم، سواء كان بلداً للمسلمين أو لغيرهم، وذلك لأجل أن تتولى تلك المؤسسات جباية أموال الزكاة، وصرفها بصورة كاملة ومرتبة.
- 3 - لا بد من خصخصة إدارة الزكاة، وذلك في جباية الزكاة وصرفها معاً في كل دول العالم، وذلك لأن الخصخصة قد أثبتت نجاحها، وازدادت نسبة جباية أموال الزكاة ازدياداً عظيماً عن طريقها.
- 4 - إيجاد مشاريع متنوعة للاستثمار، وتوسيع دائرتها خارج ولاية سلانجور وماليزيا.
- 5 - إذا قامت المؤسسة في مشاريع استثمارية، فينبغي أن يعطى ربحها أو نفعها مباشرة للمستحقين، كإقامة مستشفى لعلاج هؤلاء مجاناً، أو مدرسة لتعليم أبناء المستحقين أو غير ذلك مما فيه مصلحة للأصناف.
- 6 - إقامة مؤتمرات خاصة بمناقشة مواضيع مختلفة حول الزكاة، كاستثمار أموال الزكاة، وغيرها من المسائل، بحيث يجتمع فيها الفقهاء والمتخصصون في الاقتصاد لمناقشة الأساليب والضوابط الملائمة لاستثمار الزكاة في هذه الولاية.
- 7 - تنظيم اجتماعات ولقاءات وزيارات رسمية بين المؤسسات الزكوية، في مختلف الدول، من أجل تبادل الآراء والخبرات حول إدارة الزكاة.
- 8 - تكثيف البحوث والدراسات في مجال الزكاة، خاصة فيما يتعلق بإدارة الزكاة، ومصادرها، وجبايتها، وصرفها وكذا الأحكام المعاصرة التي تخص الزكاة بصفة عامة.

وفي الختام أحمد الله تعالى وأشكره على ما مَنَّ به علي من واسع فضله، وجميل عنايته ورعايته، وتوفيقه إياي لإتمام هذه الورقة، وأسأله تعالى ألا يؤاخذنا على ما وقع في هذه الورقة من خطأ، أو سهو أو نسيان، وأن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.
والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أونج، عبد الباري. (1999م). أموال الزكاة بين الاستثمار وعدمه: دراسة تحليلية لبيت المال التابع لمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كلوار لمبور من سنة 1991-1996م) رسالة ماجستير. كوالا لمبور: كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية.

عبد الوهاب بن الحاج كيا. (1993). مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر. منشورات كلية الدعوة الإسلامية. طرابلس: ليبيا.

Ahmad, Musa et.al. (2005). Pengembangan, Potensi dan Cabaran Zakat di Malaysia: Satu Tinjauan Awal. Kertas kerja ini telah dibentangkan sempena *Seminar Institut Manajemen Zakat (IMZ), Indonesia* di Grand Season Hotel Kuala Lumpur pada 7 Disember

_____. (2006). Pengembangan, Potensi dan Cabaran Zakat di Malaysia: Satu Tinjauan Awal. Kertas sisipan untuk *Persidangan Zakat Asia Tenggara 2006*. Kuala Lumpur: Hotel Grand Season, 13-15 Mac

Buang, Ahmad Hidayat. (2006). Dilema Perundangan Zakat di Malaysia: Antara Penguatkuasaan dan Strategi Pujukan, Galakan, Insentif Membayar zakat di sunting oleh Abdul Ghafar Ismail & Hailani Muji Tahir. *Zakat Pencyariatan Perekonomian dan Perundangan*. Kuala Lumpur: Ampang Press Sdn.Bhd, Cet.Pertama,

Federal Constitution, Article no 3 (1).

Ghazali, Aidit. (1988). *Zakat Satu Tinjauan*. Selangor: IBS Buku Sdn Bhd, Cet 1.

Haji Ishak, Othman. (1981). *Fatwa Dalam Perundangan Islam*. Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn.Bhd,

Hj Dolah, Hajah Azizah et.al. (2005). Kajian Terhadap Amalan Perakaunan Pengurusan Dalam Aspek Agihan Dana Zakat Dari Perspektif Pengurus Zakat. *Isu-isu Kontemporari Zakat di Malaysia Jilid 1*. Melaka: Ikaz, Cet. Pertama,

Laporan Pengurusan Zakat Selangor (2009)

Mahamood, Siti Mashitoh. Sistem Perundangan Zakat di Malaysia: Antara Realiti dan Harapan. Kertas Kerja dibentangkan di *Persidangan Zakat dan Cukai Peringkat Kebangsaan 2007*. PWTC pada 22 Mei 2007.

Muhammad, Abdul Aziz. (1993). *Zakat and Rural Development in Malaysia*. Kuala Lumpur: Berita Publisng,

Noor, Abd Halim Mohd et.al. (2005). Prestasi Pengagihan Dana Zakat di Malaysia. *Isu-isu Kontemporari Zakat di Malaysia Jilid 1*. Melaka: Ikaz, Cet. Pertama.

Sistem Pengurusan Agihan Zakat Negeri Selangor.

Saad, Normala Muhamad. Ketua Bahagian Komunikasi Korporat. Lembaga Zakat Selangor. Utusan Melayu, Isnin, 9 Jun 2008.

مقابلة شخصية شفوية مع رئيس قسم تنمية الأصناف، مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور، الأخ
عبد الصمد بن إبراهيم في 2009/2/20م.

الملحق : مشاريع استثمارية مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا



الصورة رقم (1) الناجحون من الفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (2) الناجحون من الفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (3) المنتجات الغذائية التي أنتجها الفقراء والمساكين وفق برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (4) تسليم الشاحنات إلى الفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (5) يبيع الفقير في السوق الأصنافي



الصورة رقم (6) يبيع الفقير في السوق الأصنافي



الصورة رقم (7) يبيع الفقير في السوق الأصفهاني



الصورة رقم (8) الملابس الجاهزة التي أنتجها الفقراء والمساكين وفق برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (9) يخيظ الفقير القماش لصناعة الملابس



الصورة رقم (10) منتجات الحرف اليدوية التي أنتجها الفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (11) منتجات الحرف اليدوية التي أنتجها الفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية



الصورة رقم (20) ورشة الخياطة للفقراء والمساكين في برنامج التنمية الاقتصادية